الملخّص التنـفيـذي

الخلط بين الديني والاجتماعي": تأثير النظام القانوني التعدّدي على" زواج الطفلات في السودان

تسنيم كاكل، عائشة عبد الله، ليندا كوسترز، ماريز كوك | نوفمبر 2024

%38

تبلغ نسبة زواج الطفلات

المقدمة

لسودان هو البلد الوحيد في شمال أفريقيا الذي لم يقم بإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (المعروف أيضاً باسم قانون الأسرة) مما يجعل زواج الطفلات ممارسة قانونية في السودان. وبحلول عام 2014 كانت 38٪ من النساء (بين عمر 20-49 عاماً) قد تزوجن قبل سن الـ 18، و12٪ منهن (بين عمر 15-49 عامًا) قد تزوجن قبل سن الـ 15.[1]

كان الهدف العام لهذه الدراسة هو فهم قانون (قوانين) الزواج، والعمليات والجهات الفاعلة المشاركة في اقتراح إصلاحات القانون (القوانين) قبل وبعد النزاع (أي أبريل 2023)، وتأثير النظام القانوني التعدّدي في السودان على الاستجابة لواقع زواج الطفلات والدعوة إلى حظر هذا الزواج بالقانون.

المنهج

أُجريت دراسة نوعية استكشافية من خلال مراجعة الأدبيات وجمع البيانات الأولية. وقام فريق البحث في السودان، بالتعاون مع فريق مقره المعهد المداري الملكي في أمستردام، بجمع البيانات في ولاية كسلا.

ُجريت اثني عشر مقابلة مع مخبرين رئيسيين (مصادر معلومات) على المستوى الوطني والولائي والمجتمعي في كسلا وهم مسؤولون حكوميون (سابقون) وزعماء دينيون ومنظمات مختصة بالقانون وشرطة وما إلى ذلك.

وأُجريت ستّ جلسات مجموعات نقاش مركّزة وثماني مقابلات متعمّقة مع شباب تزوجوا قبل سن الـ 18؛ وآباء خبِرت طفلاتهم زواج الطفلات. وقد جُمعت البيانات في الفترة من فبراير إلى أبريل 2024.

12 مقابلة مع المخبرين

7 مجموعات النقاش المركزة

8 مقابلات معمّقة

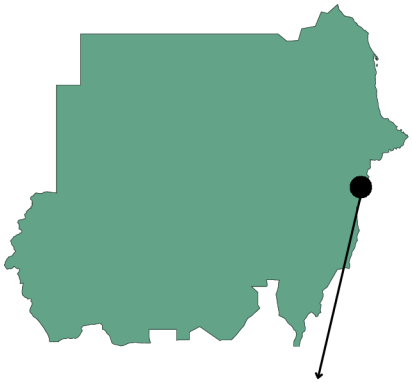

مدينة كسلا، العليو، نهر عطبرة، حلفا الجديدة

1 الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان ويونسيف، المسح متعدد المؤشرات 2014، التقرير الختامي 2014

الملخّص التنفيذي

النتائج

تتعدّد أسباب زواج الطفلات ولا يشعر الشباب بوجود نتائج إيجابية لذلك.

زواج الطفلات تقليد شائع في كسلا بهدف حماية عفة (إحصان) الفتيات وتخفيف العبء الاقتصادي على الأسر. وغالباً ما يُعتبر النضج الجسدي للفتيات والفتيان معبّراً عن الاستعداد للزواج. كما تبخّس قيمة تعليم الفتيات، ويسهّل زواج الطفلات البدء المبكر في الإنجاب.

كان للنزاع منذ أبريل 2023 تأثيرٌ كبير. وقد أكد بعض المشاركين أن عدد حالات زواج الطفلات قد زاد بهدف حماية الشابات في دور الإيواء المكتظة من التحرش الجنسي، ومن العنف الجنسي الذي قيل إن قوات الدعم السريع قد ارتكبته. وقد سبّب النزاع زيادةً في عدد النازحين في كسلا[2] مما أدى إلى نشوء أزمة حوكمة، وزيادة تكاليف السلع الأساسية، وزيادة حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

يحدّد الآباء شريك الحياة وتوقيت الزواج. وفي إحدى الحالات، تحدثت شابة عن عقد قرانها بدون حضورها أو موافقتها. ورغم أن زواج الطفلات مقبول على ما جرت العادة في المجتمع، فإن معظم الشابات والأمهات وبعض الآباء شعروا بأن هذا الزواج لا يعود بنتائج إيجابية أو ينطوي على جوانب إيجابية. وأبدت معظم الشابات أنهن لم يكنّ مستعدّات، كما عانين من العلاقة الجنسية الزوجية. وأعربت الشابات في كثير من الحالات، عن أسفهن لترك المدرسة من أجل الزواج، ولإجبارهن من قبل عائلاتهن وبسبب الأعراف الاجتماعية على الزواج في سن مبكرة. ولأن الرجال هم صناع القرار، فقد كافحت الشابات للتفاوض مع أزواجهن بشأن مواصلة تعليمهن.

"العادات والتقاليد لا تتغير، فهي غير قابلة للتغيير في قبيلتنا، وللأسف، سأفعل الشيء نفسه مع أطفالي. وحتى لو حاولت التغيير، لن تسمح لي القبيلة بذلك، وسوف أُنبذ. في أعماقي، أتمنى أن يذهب أطفالي إلى المدرسة وأن يكونوا أحراراً في اختيار من يتزوجون وأي نوع من العمل يحبون. للأسف، هذا حلم بعيد المنال، ولا أرى أي فُرْجة في عاداتنا الراسخة يجعلنا نأمل في التغيير".

شاب، 18 سنة، حلفا/ كسلا

Strategic Initiative for Women in the Horn of Africa (SIHA) Network. Silent weapons, loudest wounds: addressing the crises of sexual violence in Sudan [Internet]. Kampala; 2023. Available from: www.sihanet.org

KIT INSTITUTE

النتائج

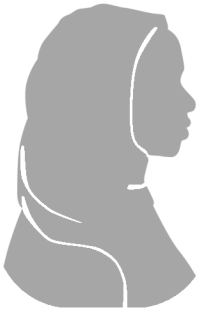

امرأة شابة، 23 سنة، عطبرة

"أُجبرت على التوقف عند مستوى الأساس في التعليم، لأنني كنت مخطوبة وأنا في الصف السادس. لم أرفض لأن المجتمع ينظر إلى الرافضات للزواج بوصفهن عديمات أخلاق ومخالفات للعادات والتقاليد السائدة. وبعد الخطوبة منعوني من مواصلة التعليم".

إن المعايير الجديدة التي تساند مفاهيم مختلفة للنضج تتجاوز المظهر الجسدي وتؤطّر النضج باعتباره تمكيناً تعليمياً واقتصادياً يمكن أن تؤخر الزواج إلى ما بعد عمر 18 سنة[3].ويمكن أن يقلل توسيع سلة خيارات كسب العيش للأسر من خطر زواج الطفلات بالنسبة للفتيات.

التعارض بين أحكام القانون العرفي، والشريعة الإسلامية، والقانون المدني تسبب التشويش وتسهم في زواج الطفلات.

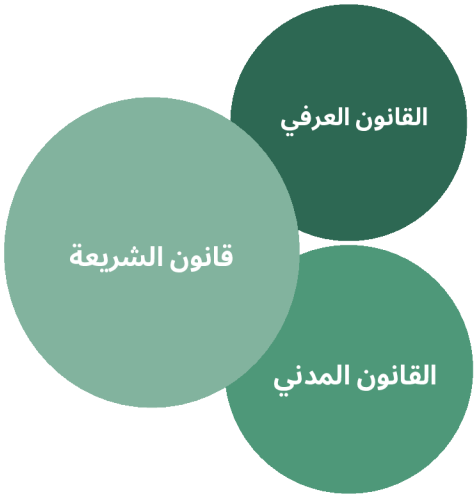

يتميّز النظام القانوني في السودان بتطبيقات القانون المدني والشريعة الإسلامية والقانون العرفي، وتتعارض هذه القوانين بشأن الحد الأدنى لسن الزواج.

ورغم أن القانون السوداني للطفل لعام 2010 يحدّد سن الرشد وكذلك سن الموافقة الجنسية عند 18 سنة للفتيات والفتيان، إلا أنه يظل متناقضاً مع قانون الأحوال الشخصية (للمسلمين) الذي يعتبر سن التمييز (السن الذي يمكن للفرد عنده تحديد الصواب أو الخطأ، أي سن النضج) هي عمر 10 سنوات. وقد أشار إلى ذلك العديد من المخبرين الرئيسيين بوضوح. وعلاوة على ذلك، فإن التفسير المختلف للقوانين يجعل العديد من المشاركين يخلطون بين قانون الأحوال الشخصية والقانون الوطني للطفل.

المأذون على علم بقانون الطفل الوطني ويُفترض أن يلتزم به. لكن قانون الطفل الوطني لا يُعترف به إلا في محاكم الأسرة والطفل، بينما يحكم قانون الأحوال الشخصية عمل المحاكم الشرعية. وفي حين يوضح هذا الوضع التقاطعات بين قانون الأحوال الشخصية القائم على الشريعة الإسلامية والقانون المدني لقانون الطفل الوطني، تظل مسألة القانون العرفي قائمة. والقوانين العرفية غالباً ما تكون شفوية، وتستند إلى العادات والتقاليد.
تعمل القوانين العرفية بشكل مستقل عن النظام القانوني الرسمي على مستوى المجتمع المحلي وكثيراً ما يتم الخلط بينها وبين قانون الأحوال الشخصية.

3 Greene ME, Edmeades J, Siddiqi M. Scope, range and effectiveness of interventions to address social norms to prevent and delay child marriage and empower adolescent girls: A systematic review. BMJ Open. 2024 Jan 8;14(1).

النتائج

هناك نقص في الوعي القانوني، وتطبيق محدود للقانون، والمأذون يبارك زواج الطفلات.

يفتقر العديد من المشاركين إلى الوعي بالقوانين، وكثيراً ما يخلطون بين قانون الأحوال الشخصية والقانون الوطني للطفل. ويعتقدون أن تطبيع زواج الطفلات باعتباره "عادات وتقاليد" والقبول الاجتماعي الكبير الذي يلاقيه هو سبب استمرار ممارسة زواج الطفلات. وتأثير الثقافة الإسلامية وتفاعلها مع العادات القائمة واضح للغاية عندما يتعلق الأمر بالوعي بالقوانين.

وإنفاذ القانون في كسلا محدود، رغم أنها آمنة أكثر من أجزاء أخرى من البلاد تأثرت بشكل مباشر بالحرب.

يقوم المأذون بعقد زيجات القاصرات (لكن لا يقدم القسيمة)، امتثالاً لرغبات الوالدين. وفي بعض الحالات، تضغط الأسر على المأذون للقيام بذلك. وفي غياب مسجل الزواج (المأذون)، يلعب الشيخ دوراً مهماً في مباركة زواج القاصرات. ورغم أن مسجلي الزواج أو المأذونين على علم بقانون الطفل الوطني ويفترضُ أن يلتزموا به، إلا أنهم يستغلون "التعارضات بين القوانين والعادات"، كما قال أحد المشاركين في الدراسة بصورة بليغة.

> "بصفتي مأذوناً، لا أتدخّل، فأنا أبرم الزيجات بناءً على رغبة العائلات هنا ... وأنا لا أصدر شهادة الزواج لأن هذا قد يضعني في نزاع مع القانون".
>
> مأذون/مسجل زواج

يعيق عدم وجود شهادات الميلاد التحقّق من السن، في حين يعيق عدم وجود شهادات الزواج (القسيمة) في الوقت المناسب الوصول إلى الضمان الاجتماعي. كما أن النزوح واسع النطاق الذي شهدته البلد منذ أبريل 2023 يعني أن العديد من الأشخاص في السودان فقدوا وثائقهم الرسمية وقد يؤدي ذلك إلى استمرار زواج الطفلات.

علاوة على ذلك، فإن تطبيق قوانين مختلفة يجعل استمرار زواج الطفلات قانونياً، وبالتالي يصبح تجريم الأطراف المتواطئة فيه أمرٌ شبه مستحيل. وقد أشار بضعة مشاركين إلى تحديات مثل عدم تصديق الشرطة للنساء عند الإبلاغ عن حالة زواج أطفال، وغياب إجراءات مكتوبة واضحة فيما يتعلق ببعض القضايا مثل العنف المنزلي.

KIT INSTITUTE

النتائج

رغم الجهود العديدة المبذولة نحو الإصلاح القانوني بهدف تحديد سن أدنى للزواج، إلا أن الطريق لا يزال طويلاً.

وقد أشار بعض المخبرين الرئيسيين على المستوى الوطني، ممن لديهم معرفة بتاريخ القانون والزواج، إلى العديد من جهود الإصلاح القانوني التي بذلتها منظمات المجتمع المدني والحكومة.

في الآونة الأخيرة، شُكّلت لجنتان في الفترة الانتقالية (بما في ذلك واحدة أنشاتها وزارة العدل) لإصلاح القوانين التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية. "لقد فشلت كل المحاولات والجهود لتغيير وتطوير هذا القانون على مدى السنوات العشرين الماضية".

ويعود سبب فشل جهود الإصلاح إلى رسوخ المعايير الاجتماعية. كما لم تحرز جهود تحويل المعايير الاجتماعية تقدماً يضاهي سرعة جهود الإصلاح القانوني في البلد. وفي السنوات الأخيرة، عندما كان يُفترض إصلاح القانون، أنفقت الحكومة الانتقالية الأولى وقتاً طويلاً في المداولات، في حين لم تتمتع الحكومة الانتقالية الثانية بنفس الزخم الذي تمتعت به الأولى. وقد أظهرت أبحاث أخرى أن دور الزعماء الدينيين إلى جانب "أسلمة السودان" كان له تأثير قوي على عملية الإصلاح.[4] وعلاوة على ذلك، يمكن تعلّم العديد من الدروس من بلدان أخرى في شمال إفريقيا شهدت إصلاحات.[5]

"فيما يتعلق بزواج الطفلات، فالقانون والمجتمع والمشرعون ورجال القانون لا ينظرون إليه بوصفه (زواج أطفال)"، وهنا تكمن المشكلة. وبوصفنا خبراء حماية، فإننا نعتبره مشكلة، أما بالنسبة للمجتمعات ومنفّذي القانون فهم لا يعتبرونه مشكلة أو زواج أطفال".
مسؤول حكومي

"أنا متفائل لأن الإصلاح [القانوني] الذي يمكن تحقيقه يمكن أن يحدث في ظل أي نظام مدني، ليس فقط من خلال الإصلاح القانوني ولكن أيضاً من خلال التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. وهذا يشمل إعادة هيكلة العديد من الأطر الاجتماعية لتتماشى مع المبادئ الموضحة في القوانين المذكورة أعلاه."
مسؤول حكومي سابق

el-Nagar S, Tønnessen L. Family law reform in Sudan: competing claims for gender justice between sharia and women's human rights. Bergen; 2017. 4, 5

KIT INSTITUTE

التوصيات

المستوى المحلي

- إنشاء آليات رسمية لدعم حماية الطفل بهدف منع (وإلغاء) زواج الطفلات.
- إشراك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق في شرق السودان في الدعوة إلى إلغاء زواج الطفلات. وهذه المنظمات غالباً لا تُدعى إلى التعاون حيث أنّ زواج الطفلات لا يُطرح بوصفه مشكلة حقوقية.
- كفالة استمرار العمل الخاص بتحويل المعايير الاجتماعية المتعلقة بزواج الطفلات بحيث تُقبل التعديلات /القوانين الجديدة (التي وصلت مرحلة الصياغة فعلاً) وتُمارس على مستوى المجتمع. ويمكن أن يشمل ذلك على تصميم تدخّل يقوده المجتمع يطرح معايير جديدة بشأن النضج (مقابل التمييز) يُلبّي احتياجات مختلف القبائل التي تعيش في كسلا الآن مع عدد متزايد من النازحين.حقوقية.
- العمل مع الآباء والقادة الذكور على مستوى المجتمع المحلي بغية إزالة الوصمة المرتبطة بالتحدث والدعوة إلى مناهضة زواج الطفلات. ويمكن القيام بذلك من خلال التعهّدات والحوارات المجتمعية والاستفادة من الانحراف الإيجابي.
- دعم منظمات المجتمع المدني المحلية في توفير العون القانوني والخدمات المساندة.

على مستوى الولاية

- استئناف الحوار بشأن زواج الطفلات والقانون على مستوى الولاية، خاصة في السياق الإنساني.
- إنشاء منصة منسقة للجهات الفاعلة بهدف رفع الوعي على مستوى المجتمع المحلي مع التركيز على التعليم القانوني. وإدراج المأذونين بوصفهم مجموعة مستهدفة محددة.
- تعزيز تعليم الفتيات، وإعادة فتح المدارس، وإعادة الفتيات إلى المدارس، بما في ذلك المتزوجات.
- بناء وعرض قاعدة أدلة حول التأثير السلبي لزواج الأطفال في السودان.

KIT INSTITUTE

التوصيات

على مستوى الولاية،

- العمل على تحويل الأعراف من تشجيع الزواج المبكر إلى تشجيع التعليم العالي. وفي الوقت نفسه تعزيز خيارات سبل كسب العيش للأسر.
- دمج خطاب بناء السلام، الذي يؤكد على دور المرأة في إعادة البناء الاقتصادي، في جهود المناصرة.

على المستويين الوطني والدولي

- خلق روابط جديدة بين منظمات المجتمع المدني (منظمتا مساواة، وفتيات لا عرائس السودان) بهدف دعم صياغة القوانين البديلة وتعديل القوانين الحالية بغية إزالة التناقضات بين قانون الأحوال الشخصية والقانون الوطني للطفل.
- الاستثمار في مبادرات بناء القدرات لمسؤولي إنفاذ القانون والقضاة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بهدف زيادة الوعي بالقانون الوطني للطفل وإنفاذه.
- حذف المواد 40/41 التي تسمح بالزواج من سن 10 سنوات (سن التمييز) و/أو إدراج بند بشأن السن الأدنى (التي يمكن أن تكون 16 سنة، أو 18 سنة في أفضل السيناريوهات).
  - سنة أو 18 سنة في أفضل الأحوال).
- استخدام الأحاديث والحجج من المدارس الفكرية الإسلامية المختلفة غير المعروفة بين الناس في الدعوة إلى رفع السن الأدنى للزواج.
- إضافة وثيقة توضيحية لقانون الأحوال الشخصية (المعدل) لضمان توحيد تنفيذه.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني الدولية أن تقدم المساعدة الفنية والخبرة والموارد لدعم جهود الحكومة الرامية إلى إصلاح قوانين الزواج وآلياته.

Break Free! PLAN INTERNATIONAL FAWE Forum for African Women Educationalists Forum des éducatrices africaines SAT SRHR Africa Trust